# دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة (دراسة ميدانية)

إعداد

نورهان سيد محمد عيد*

المستخلص: يهدف البحث التعرف على دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة. وقامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي، مستخدمة إحدى أدواته وهي الاستبانة؛ لتقصى واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة. وقد أسفر البحث عن أن الهيئة تعقد الكثير من الشراكات وبروتوكولات التعاون مع الكثير من المؤسسات والهيئات، ولكن تظل تلك الشراكات مقتصرة على محو الأمية الهجائية، وهو ما لا يحقق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الهيئة العامة لتعليم الكبار، المشاركة المجتمعية، متطلبات التنمية المستدامة.

## المقدمة:

أن التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عمليّة تقدم ونمو تكون بشكلٍ جزئيّ أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتركز على تحقيق الرقيّ والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

فالعالم يواجه حالياً الكثير من التحديات والتغيرات التي تفرضها المستحدثات التكنولوجية والتقدم العلمي المتسارع، وهو ما جعل الكثير من المجتمعات تسابق الزمن في مواكبة تلك التحديات ومحاولة تفادى الأثار السلبية الناتجة عنها. وأيضاً المحافظة على مقومات الحياة واستمرارها لفترات أطول وأكبر مراعاة للأجيال اللاحقة.

لذا فقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة؛ وهي في مجملها تعني الاحتياجات الأساسية وتحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي والاستثماري في رأس المال، حيث يحتاج

---

* بحث مشتق من رسالة ماجستير، تحت إشراف:

د/ زينب عبد النبي أحمد: أستاذ أصول التربية المتفرغ.

د/ داليا عبد الحكيم مطر: مدرس أصول التربية.

تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل الاقتصادية والبيئة والتكنولوجية والبشرية (الدوماني، ٢٠١٥، ٢٤٤).

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يشكل قوة التماسك الحقيقية للمجتمعات، لأنها تقوم على عدد من المبادئ الاساسية التي تمكنها من تشكيل هذا التماسك في المجتمعات، منها العدالة الاجتماعية بين الشرائح المختلفة داخل المجتمع الواحد، مما يقضى على كافة اشكال التمييز والاستبعاد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية البشرية والبيئية المستدامة، واستثمار عائدها لصالح جميع المواطنين بالإضافة الى تمكين أفراد المجتمع من إدراك امكانياتهم واشباع احتياجاتهم ومشاركتهم في جميع مراحل التنمية (الطوخي،٢٠١٢، ٣).

ويمثل التعليم قاطرة التنمية والسبيل لبناء تلك المجتمعات، ومواجهة التغيرات والتحديات التي يفرضها المستقبل، فهو البداية الحقيقية للتقدم، خاصة وأن التعليم لم يعد هدفاً في حد ذاته بل وسيلة وضرورة للتنمية المستدامة وما تستوجبه من مهام في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وبأنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل ولمساندة التغير مع عالم معقد وسريع (مشرف، ١،٢٠١٢).

ويعتبر تعليم الكبار الآن خياراً استراتيجياً لكافة المجتمعات التي تريد أن تنهض صوب التقدم، فتعليم الأفراد هو طوق النجاة الذي يخرجها من محيط التخلف إلى محيط التقدم والرقي.

ويعد تعليم الكبار أوسع مدى من التعليم النظامي رغم ماً بينهما من ميادين مشتركة من حيث تزويد الكبار بالمهارات التي تساعدهم على ممارسة حياتهم الاجتماعية بصورة طبيعية، كما أن لتعليم الكبار طبيعة خاصة تميزه عن التعليم النظامي، فهو موجه الى فئة خاصة ممن يتحملون مسؤوليات كبيرة سواء تعلق الأمر بالرجال أو النساء، والهدف الأساسي للعملية زيادة كفاءة المتعلمين وتطوير قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ ليتسنى لهم اداء دورهم ومساهمتهم بصورة أوسع في إدارة الحياة الاجتماعية، ومن ثم تخطي العقبات التي قد تحول دون الوصول إلى أهداف شخصية و قومية وحضارية (حمزة، ٢٠١٤، ٢٦٣).

ولأهمية الكبار ودورهم في تحقيق التنمية، فإن تعليمهم يعد أحد السبل المحققة لغايات وأهداف التنمية الشاملة، ذلك لأنه من خلال برامجه المتنوعة والمتعددة يهتم بتنمية قدرات جميع أفراد المجتمع ويسعى لتطويرها؛ كي يمكن الأفراد من التكيف مع متطلبات الحضارة، ولكي يشاركوا مشاركة فاعلة في خطوات التنمية. كما يعد السمة البارزة في الجهود التطويرية في المجتمعات على مختلف توجهاتها، فالاهتمام به دليل واضح على جدية المجتمعات في جهودها الرامية إلى وجود تنمية مستدامة تقود إلى تحقيق مجتمع المعرفة (السنبل، ٢٠١٢، ١٩٥).

ويعد الدور الأساسي للهيئة العامة لتعليم الكبار، هو إعداد مواطن متعلم منتج ومستنير، قادر على المشاركة في التنمية المستدامة. حيث تسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق شراكة فاعلة بينها وبين مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الأمية في مصر، وتحقيق التنمية بكافة أبعادها (الموقع الرسمي للهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠٢٠).

بالإضافة للدور الرئيسي للهيئة العامة لتعليم الكبار هناك عدة أدوار أخرى منها: ما ينص عليه قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠، مادة ٤ ومنها: أن الهيئة مسؤولة عن ترتيب أولويات العمل وتركيز الجهود في كل مرحلة من مراحل الخطة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية، وتنسيق العمل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة التي تعمل في مجالات تعليم الكبار ومتابعته، بالإضافة إلى وضع أسس الدراسة وخططها ومناهجها وبرامجها المختلفة وتحديد المستوي المطلوب الوصول إليه (المركز الإعلامي للدراسات والبحوث القومية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٥٧).

## مشكلة البحث:

منذ انطلاق الهيئة في عملها، وجد أنها قد ركزت دورها على "محو الأمية" منشغلة بهذه القضية القومية عن تحقيق وتفعيل "تعليم الكبار" وهو ما أشارت له دراسة دولت إبراهيم (إبراهيم، ٢٠١٩، ١٤٠)، كما أشارت دراسة عواطف يونس إلى أنه برغم تعدد مجالات تعليم الكبار وتنوعها لتشمل كل ضروب الحياة، إلا أن الاهتمام به –غالباً– لا ينصب إلا على محو الأمية وبعض برامج التدريب المهني، وإهمال باقي المجالات على الرغم من أهميتها في هذا العصر السريع المتغير. الأمر الذي أدى إلى اقتران اسم تعليم الكبار بمفهوم محو الأمية (يونس، ٢٠١٧، ٤١٢).

وفي هذا السياق أكدت سمر محمود إلى تركيز جهود الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية على محو الأمية الهجائية، يليها تدريب المعلم، بينما تأتي مواصلة التعليم في مؤخرة سلم الاهتمامات، مما يبرز اقتصار دورها على الجانب التقليدي لتعليم الكبار (محمود، ٢٠١٧، ٦).

وهو ما أكدت عليه دراسة إيمان عبد الراضي من عدم وجود البرامج الخاصة بمواصلة التعليم وقلة عدد البرامج الخاصة بإعداد القيادات والدراسات الحرة والاقتصار على برامج محو الأمية (عبد الراضي، ٢٠١٢، ١٨٧).

وقد أشارت نتائج دراسة رسمية محمد إلى عدم وجود رؤية واضحة لمؤسسات تعليم الكبار يتضح فيها المعرفة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة عالمًيا ومحليًّا، وأن التشريعات والقوانين الحاكمة لعمل الهيئة تحتاج إلى تعديل يسمح بفاعلية الأداء (محمد، ٢٠١٦، ١٩٤).

كما أشارت دراسة شرين مشرف إلى أن بيئة الهيئة العامة لتعليم الكبار الداخلية والخارجية غير مهيأة وغير دافعة للقيام بدورها في ضوء متطلبات التنمية المستدامة ومن ثم تلبيتها (مشرف، ٢٠١٢، ٩٧). وتأسيساً على ما سبق؛ فإن مشكلة البحث يمكن أن تتحدد في: "كيفية تفعيل دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة؟" ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. ما الإطار الفكري لمتطلبات التنمية المستدامة؟
٢. ما دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية؟
٣. ما واقع دور الهيئة في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة؟
٤. ما التصور المقترح لتفعيل دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة؟

## أهداف البحث:

سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على أهم متطلبات التنمية المستدامة.
٢. الكشف عن واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية الملبية لمتطلبات التنمية المستدامة.
٣. تقديم تصوراً مقترحاً لدور الهيئة العامة لتعليم الكبار فى تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة

## أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث الحالي فيما يلي:

١. أن تعليم الكبار هو المصدر الأساسي لتحقيق احتياجات ومتطلبات جميع أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومستوياتهم العلمية.
٢. المساهمة في نشر المشاركة المجتمعية وأهميتها كأحد متطلبات التنمية المستدامة.

٣. توجيه أنظار المسؤولين إلى ضرورة الاهتمام بمجال تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة.

٤. أنها تتزامن مع الجهود الحالية التي تبذلها الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠.

## منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي الذي يسعى إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، وبالتالي فهو يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً" (ملحم، ٢٠٠٥، ١٨)، لرصد وتحليل ودراسة مشكلة البحث ولملاءمته لطبيعته وجمع البيانات عن موضوعه، وتفسير وتحليل هذه البيانات والخروج منها باستنتاجات ذات دلالة ومعنى تفيد في تقديم صورة واقعية لمشكلة البحث؛ لذا هو الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي وأهدافه.

## أداة البحث:

استخدمت الدراسة إحدى أدوات المنهج الوصفي، وهي الاستبانة الموجهة للقائمين بالعمل في الهيئة العامة لتعليم الكبار، وذلك للكشف عن واقع الأدوار التي تقوم بها الهيئة العامة لتعليم الكبار، وأهم المعوقات التي تواجه الهيئة عن مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة.

## مصطلحات البحث:

١. الهيئة العامة لتعليم الكبار: General authority for Adult Education

وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التربية والتعليم، والتي يقع على عاتقها المسؤوليات التخطيطية والتنفيذية والتعليمية التي يطلبها العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار، وقد صدر القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م. في شأن محو الأمية وتعليم الكبار انطلاقاً من دور كل مصري في التعليم، وأن يبقى متعلماً ما بقي على قيد الحياة، وإيمان بأهمية محو الأمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠١٤، ٢).

٢. التنمية المستدامة: Sustainable Development

أ. المعني اللغوي: يتكون مفهوم التنمية المستدامة من كلمتين هما: "تنمية" وهي من مادة (نَمَا) أي يَنْمِي نَمْياً ونُمِيّاً ونَماءَ بمعني زاد وكثر (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦، ٦٣٦)، وكلمة "مستدامة"؛ فقد جاءت من الفعل استدام من مادة (دوم) بمعنى: دامَ يَدُومُ ويَدامُ دَوْماً ودَواماً ودَيْمومَةً، ودِمْتَ، بالكسرِ، تَدُومُ نادِرَةٌ، وأدامَه واسْتَدامَه وداوَمَهُ: تأنَّى فيه، أو طَلَبَ دَوامَهُ

(آبادي، ٢٠٠٨، ٥٧٨)، أيضاً التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه (ابن منظور، د.ت، ١٤٥٧).

ب. المعني الاصطلاحي: تعرف التنمية اصطلاحاً على أنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها قدر المستطاع" (رياض، ٢٠١٧، ٢).

أما مفهوم التنمية المستدامة فله العديد من التعريفات التي تتنوع وفقاً للمجال المستخدم فيه، فتعرف على أنها: " كما يرى عباس أن التنمية المستدامة هي عبارة عن "الجهد المنظم لإحداث التغيير والتطوير والتحسين الواعي والمقصود في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والإدارية بهدف صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة؛ تلبية لاحتياجات البشر الحاليين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة" (عباس، ٢٠١٠، ١٧).

بينما في المجال التربوي تُعرف التنمية المستدامة على أنها: "رؤية للتنمية تعمل على تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والقيم التي تمكنهم من إيجاد توازن بين كافة أبعاد التنمية المستدامة بما يلبي متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلة" (يوسف، ٢٠١٦، ٢٢).

وتُعرف الدراسة الحالية التنمية المستدامة إجرائياً على أنها: " عملية تحسين وتطوير وتنمية قدرات ومهارات الكبار للاستثمار الأمثل في تقدم المجتمع وازدهاره، بما يتناسب مع إمكاناته وموارده، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال التعليم المستمر وتعليم الكبار.

٣. متطلبات التنمية المستدامةُ: Requirements Sustainable Development

أ) التعريف اللغوي: تأتي كلمة متطلبات من جمع متطلب وهي اسم المفعول من التطلب أي: الطلب مرة بعد أخرى، وهي تأتي من مصدر الفعل طلب بمعني محاولة ايجاد الشيء وأخذه (ابن منظور، د.ت، ٢٦٤٨).

ب) التعريف الاصطلاحي: وتعرف المتطلبات اصطلاحاً على أنها: "مجموعة المهارات والأنشطة اللازمة لتحقيق احتياجات معينة، بمعنى أن الاحتياجات رغبة يمكن تحقيقها عن طريق المتطلبات، فالاحتياجات غاية والمتطلبات وسيلة لتحقيق هذه الاحتياجات. ومن ثم فإن متطلبات التنمية المستدامة هي المواصفات الكمية والكيفية والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع" (أحمد، ٢٠١٦، ١٦٩). وتُعرف متطلبات التنمية المستدامة

إجرائياً على أنها: "مجموعة العناصر والعوامل الأساسية الواجب توافرها في المجتمع؛ لكي تتحقق التنمية المستدامة".

٤. المشاركة المجتمعية: Community participation

تُعرف المشاركة المجتمعية على أنها" عملية التعاون والتنسيق التي تتم بين المؤسسات التربوية ومجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والأفراد والهيئات من خلال عملية شراكة فاعلة، بما يعمل على تحقيق الأهداف المنشودة منها، والتغلب على معيقات تنفيذها" (على ،٢٠١٩، ٢٥٥). ويتبنى البحث الحالي تعريف سمر محمود كتعريف إجرائي والذي يعرف المشاركة المجتمعية على أنها "تضافر جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني بصورة مخططة ومنظمة ورسمية ومستدامة، وفى إطار من الشفافية والمسئولية والثقة المتبادلة، من أجل تطوير مجالات تعليم الكبار بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة" (محمود، ٢٠١٧، ٧).

## بحوث ودراسات سابقة:

من خلال اطلاع الباحثة على أدبيات الفكر التربوي العربي والأجنبي وجدت أن هناك مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتم عرضها من خلال محورين وهما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

(أ) الدراسات العربية.

١- دراسة عمري، عاشور أحمد. (٢٠٢٠) بعنوان: استراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي سبيل تحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة (المقابلات المفتوحة –الملاحظ) أداةً لها، لرصد وتحديد الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً بمصر. وتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات تعليم الكبار من حيث دورها في تلبية تلك الاحتياجات، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني.
- انخفاض أعداد المعلمين والمشرفين المؤهلين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار بتلك القري.

- محدودية التعاون بين فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار والبيئة الصناعية والزراعية المحيطة.

٢– دراسة إبراهيم، دولت حامد (٢٠١٩) بعنوان: تصور مقترح لتحسين الأداء الإداري للهيئة العامة لتعليم الكبار بمصر في ضوء بعض المداخل الإدارية الحديثة.

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتحسين الأداء الإداري للهيئة العامة لتعليم الكبار في ضوء بعض المداخل الإدارية الحديثة، واستخدمت الدراسة المنهج المختلط، مستخدمه المقابلة الشخصية و بطاقة الملاحظة والاستبانة كأدوات لجمع البيانات، وقامت الدراسة من خلال الإطار النظري باستعراض الإطار الفكري للأداء الإداري، وكذا المداخل الإدارية الحديثة لتحسين الأداء، ثم استعرضت الدراسة الممارسات الإدارية للهيئة العامة لتعليم الكبار من خلال توجهها الاستراتيجي وهيكلها التنظيمي ثم الأداء الإداري بها، وذلك لمعرفة مستوى الممارسات الإدارية المتبعة بالهيئة العامة لتعليم الكبار في ضوء مبادئ وأهداف كلٍ من: إدارة الجودة الشاملة، الإدارة بالأهداف، الإدارة الالكترونية، والمعوقات التي تواجه تطبيق تلك المداخل بالهيئة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ضعف الإمكانات البشرية والمادية بالهيئة ومقاومة التغيير من العاملين بالإدارات المختلفة.
- تغير خطط العمل بتغير القيادات العليا للهيئة مما يعيق استكمال المشروعات بالهيئة.
- ضعف توافر البنية التحتية في العديد من الإدارات الخارجية (المكان، الإمكانات المادية، الأجهزة).

٣– دراسة محمود، سمر سامي (٢٠١٧) بعنوان: تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت أداة استمارة استطلاع رأى الخبراء حول تفعيل الشراكة المجتمعية بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- تركيز جهود الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية على محو الأمية الهجائية، يليها تدريب المعلم، بينما تأتي مواصلة التعليم في مؤخرة سلم الاهتمامات، مما يبرز اقتصار دورها على الجانب التقليدي لتعليم الكبار.

- هناك قصور في استخدام التخطيط الاستراتيجي العلمي لتعليم الكبار من الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية مما أدى لضعف تنظيم مراكز تعليم الكبار وعدم استمراريتها وتكرار الجهود مما يؤثر على كفاءة هذه الشراكة.
- قصور القوانين والتشريعات التي تشجع الجمعيات الأهلية على المشاركة في التعليم عامة وتعليم الكبار خاصة.

٤- دراسة صقر، صقر محمد (٢٠١٣) بعنوان: تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعليم الكبار بمصر.

هدفت الدراسة إلى تفعيل الشراكة بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعليم الكبار بمصر من خلال التعرف على المتغيرات العالمية والمحلية المؤثرة على تعليم الكبار في المجتمع المصري، ورصد بعض التجارب والمبادرات والتطبيقات المحلية والدولية في مجال الشراكة المجتمعية في تعليم الكبار، والكشف عن أهم مؤشرات التحليل البيئي للشراكة المجتمعية في تعليم الكبار بمصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب التحليل الرباعي SWOTلبيئة مؤسسات الشراكة، وكانت أداتها هي الاستبانة.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- أن أهم المجالات التي تجدر للشراكة المجتمعية في مجال تعليم الكبار هي: التخطيط للبرامج والاستراتيجيات الخاصة بتعليم الكبار، إعداد الكوادر والقيادات البشرية المتخصصة في تعليم الكبار، التطوير المؤسسي لأطراف الشراكة في تعليم الكبار، تشخيص الاحتياجات التربوية للمجتمع المحلي وخاصة المجتمعات المحرومة من الخدمة التعليمية.
- كما أوضحت مؤشرات التحليل البيئي أن من نقاط القوة انتشار مؤسسات المجتمع المدني، وأن من نقاط الضعف قصور التشريع الخاص بإقامة الشراكات، وأن أهم الفرص وضع معايير الجودة في تعليم الكبار، وأن أهم التهديدات الاعتماد على التمويل الحكومي فقط لمصدر التمويل.

٥- دراسة مشرف، شيرين عيد (٢٠١٢) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي لبرامج تعليم الكبار في ضوء التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التنمية المستدامة وضرورة توفير متطلبات من أجل الارتقاء بالمجتمع، والتعرف على دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في ضوء متطلبات التنمية المستدامة وأهمية الفلسفة التي تتبناها، والمتمثلة في التعليم المستمر مدى الحياة، وتحقق جودة

الحياة ومشاركة الكبار في تنمية المجتمع من خلال تدريبهم وتأهيلهم قبل وأثناء الخدمة والارتقاء بالمهنة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على مراحل التخطيط الاستراتيجي وتحديد متطلبات التنمية المستدامة ودور تعليم الكبار في تلبيتها من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وكانت أداتها هي الاستبانة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- تحديد متطلبات التنمية المستدامة ما بين متطلبات اجتماعية واقتصادية وبيئية.
- أن الأوضاع المجتمعية للبيئة الحاضنة للهيئة العامة لتعليم الكبار لها العديد من الانعكاسات تمثلت في الكثير من نقاط الضعف والتحديات وبعض نقاط القوة والقليل من الفرص.
- أن بيئة الهيئة العامة لتعليم الكبار الداخلية والخارجية غير مهيأة وغير دافعة للقيام بدورها في ضوء متطلبات التنمية المستدامة ومن ثم تلبيتها.

**(ب) الدراسات الأجنبية.**

١– دراسة تاجودين أد وبول يونج Tajudeen Ade and Paul Young (٢٠١٨) بعنوان: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعلم غير الرسمي للكبار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مجتمع الهوسا في جزيرة أيل إيف بنيجيريا، دراسة كيفية اكتساب الناس للمعارف والمهارات بشأن الأنشطة الاقتصادية اللاصفية، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة على عينة من الكبار من جزيرة أيل إيف بنيجيريا.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- معظم أفراد العينة لا تمتلك الكفاءات المطلوبة للمشاركة في المعرفة اليوم وأسواق العمل التي تحركها التكنولوجيا، فإنها لا تزال قادرة على استخدام المعارف والمهارات التي اكتسبوها من خلال وسائل غير رسمية للاعتناء بها من أنفسهم وأسرهم.
- أن التعلم غير الرسمي وسيلة هامة لكسب العيش، وبالتالي يساعد على المساهمة في القضاء على الفقر، وهي أحد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢– دراسة هرني وآخرين .Haruni.J et al (٢٠١٥) بعنوان: الاستفادة من مرافق المدارس الثانوية لبرامج تعلم الكبار في تنزانيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام مرافق المدارس الثانوية لتنفيذ برامج تعليم الكبار لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم تعليم الكبار مساهمة أساسية

في بناء رأس المال الاجتماعي للدولة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة المقابلة والاستبانة كأحد أدواتها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن الاستثمار في الموارد البشرية المتاحة عبر تعليم الكبار القائم على الدورات والأنشطة يظل المحرك الرئيسي لتزويد احتياجات سوق العمل ومد العاطلين عن العمل في تنزانيا بمهارات الحياة الأساسية.
- أن التوسع في برامج تعليم الكبار داخل المدارس الثانوية يساعد على تحقيق متطلبات سوق العمل ولكن يعتمد ذلك بشكل كبير على رغبة الحكومة في توفير المهارات الموجهة نحو العمل لأفراد المجتمع.

٣- دراسة سيسل .Sissel K (٢٠١٥) بعنوان: فهم الأعمال التي لا تتطلب مهارات خاصة كشرط للمشاركة في تعليم وتدريب الكبار.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب قبول بعض الناس لأعمال لا تتطلب مهارات وكيفية التحاقهم بمجال تعليم الكبار والتدريب، والتعرف على الفروق بين الأبحاث التي تناولت التوظيف والمشاركة والتدريب في تعليم الكبار وتكشف وتفسر أنماط المشاركة فيها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة. واستخدمت الاستبانة كأداة لها.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة:

- أن بعض الناس لا يجدون فرقًا في المشاركة في تعليم الكبار أو عدم المشاركة فيه.
- أن عدم الانتباه للصراعات والغموض في الحياة العملية للكبار يؤدي إلى توليد اتجاهات متناقضة تجاه تعليم الكبار.

## الإطار النظري:

### المحور الأول: الإطار الفكري متطلبات التنمية المستدامة

تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعي (أبو النصر ومدحت، ٢٠١٧، ٩١).

ولكي تتحقق التنمية المستدامة يلزمها عدة مقومات وعناصر أساسية؛ يجب توافرها في المجتمع الذي يهدف الوصول إليها، وهي ما تعرف بمتطلبات التنمية المستدامة.

أولاً مفهوم متطلبات التنمية المستدامة:

تأتي كلمة متطلبات من جمع متطلب وهي اسم المفعول من التطلب أي: الطلب مرة بعد أخرى، وهي تأتي من مصدر الفعل طلب بمعنى محاولة وإيجاد الشيء وأخذه (ابن منظور، د.ت، ٢٦٤٨).

وتعرف المتطلبات اصطلاحاً على أنها "مجموعة المهارات والأنشطة اللازمة لتحقيق احتياجات معينة، بمعنى أن الاحتياجات رغبة يمكن تحقيقها عن طريق المتطلبات، فالاحتياجات غاية والمتطلبات وسيلة لتحقيق هذه الاحتياجات. ومن ثم تُعرف زينب أحمد متطلبات التنمية المستدامة على أنها:" المواصفات الكمية والكيفية والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع" (أحمد، ٢٠١٦، ١٦٩).

كما تُعرف على أنها: "جملة المعارف والخبرات والاتجاهات وكافة العناصر والعوامل الأساسية التي تشكل رافداً أصيلاً من الروافد الداعمة المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة" (عزب ومرتجى، ٢٠١٥، ٣٤٢).

ومما سبق نجد أن متطلبات التنمية المستدامة متغيرة ومتنوعة وفقاً لظروف المجتمع، كما أنها لا تتحقق إلا بتعاون وتكاتف جهود جميع أفراد هذا المجتمع. وتُعرف متطلبات التنمية المستدامة إجرائياً على أنها: "مجموعة العناصر والعوامل الأساسية الواجب توافرها في المجتمع لكي تتحقق التنمية المستدامة".

ثانياً: متطلبات التنمية المستدامة

لكي تتحقق التنمية المستدامة في المجتمع لابد وأن تتوفر لها عدة متطلبات من أهمها:

١) متطلبات اقتصادية: وهي متطلبات تتعلق بما تسعى لتحقيقه التنمية المستدامة من نمو اقتصادي، وذلك من خلال "تحقيق نمو اقتصادي مطردٍ وإحداث تنمية زراعية وصناعية وسياحية مستدامة، وتشجيع الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والبيئية، وتعزيز نهج حسن الإدارة، وتوفير الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها؛ لذا لا بد أن يتوافر اقتصاد مزدهر يولد الثروة والاستثمار الطويل الأجل دون تدمير رأس المال الطبيعي والاجتماعي، ويقلل من الهدر في استخدام الموارد البيئية والطبيعية، ويعمل على تطوير مهارات جديدة من خلال دعم عمليتي التعليم والتدريب، ويلبي الحاجات الأساسية للمجتمع من خلال الوظائف والخدمات الاجتماعية (شنن، ٢٠١٧، ٧٣).

٢) متطلبات اجتماعية: وقد تمثل المتطلبات الاجتماعية الهدف الأساسي من وجود التنمية المستدامة، حيث يصبو هذا الهدف إلى القضاء على الفقر، وتحسين نوعية التعليم وتوفير الوصول إليه، كذلك توفير ظروف معيشية ملائمة ورعاية صحية جيدة، واحترام كرامة الإنسان، واقامة مجتمع مدني، وإرساء مبدأ العدالة المبنية على الإنصاف، والالتزام بالقيم الأخلاقية كذلك، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وجود الرخاء الاجتماعي الذي ينشأ من الشعور بالأمن والانتماء والألفة والتلاحم والتكامل بين مختلف الفئات الاجتماعية على أساس احترام مختلف الثقافات والتقاليد والخلفيات (محمد، ٢٠١٨، ٤٠٦).

٣) متطلبات بيئية: وهي متطلبات تهتم بالحفاظ على البيئة من خلال إدماج الاهتمامات البيئية في عملية صنع القرار، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتقليل توليد النفايات إلى أدنى حد، والحد من تلوث البيئة، بالإضافة إلى التقليل من استخدام الطاقة، وتشجيع الإشراف على البيئة على المدى الطويل لتحقيق استدامتها (سالم، ٢٠١٥، ١٢٩:١٤٠).

٤) متطلبات تكنولوجية: وهي المتطلبات المتعلقة بإحداث التنمية المستدامة، وتحقيق التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فتكنولوجيا المعلومات تعد عنصراً مهماً في مجال تمويل التنمية، لما لها من تأثير سريع في الأسواق والمجالات الإنتاجية، والمالية في العالم، كما تسهم التكنولوجيا في التصدي للمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئة الرئيسية في كثير من دول العالم، حيث تمكن البلدان من التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة بخطوات واسعة، من خلال إنتاج وتطوير السلع والخدمات؛ لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب استحداث ونقل ونشر تكنولوجيا مبتكرة وأكثر أمان(الزنفلي، ٢٠١٢، ٢٧).

٥) متطلبات علمية وتربوية: وبالإضافة إلى هذه المتطلبات السابقة للتنمية المستدامة، فقد أشار (درويش، ٢٠١٦، ٦٠) إلى أن هناك متطلبات أخرى علمية وتربوية هدفها تنمية العنصر البشري، وإعداده لكي يكون عنصرًا فعالًا في المجتمع قادرًا على الارتقاء به، والاستفادة من الإمكانات المجتمعية والتنموية المتاحة، باعتباره محور التنمية، والمستهدف منها، وأداة ووسيلة تحقيقها. وتكمن هذه المتطلبات في توفير تعليم يمكن العنصر البشري من اكتساب المعرفة واستيعابها ونشرها، وإتقان المهارات الرئيسة للتعامل

الإيجابي مع ثورة المعرفة والمعلومات، والوصول إلى بناء وتوطين المعرفة، وتوظيفها بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

وتأسيساً على ما سبق، فإنه يمكننا القول بأن متطلبات التنمية المستدامة هي متطلبات تهدف إلى استدامة كل من التنمية والموارد (سواء كانت موارد البشرية أو موارد بيئية) وذلك من خلال التكامل بين كل من البيئة الطبيعية والمجتمع والتكنولوجيا، وتسخيرها جميعا لخدمة الإنسان وزيادة رفاهيته، وليس للخراب والتدمير، مع المحافظة على هذه الموارد من الهدر والاستنزاف أو النضوب.

المحور الثاني: دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية

تعد الهيئة العامة لتعليم الكبار هي المؤسسة الرسمية المنوط بها التصدي لمشكلات محو الأمية وتعليم الكبار في المجتمع المصري بجانب المؤسسات الدولية مثل منظمة اليونيسيف (UNICEF)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)، ومنظمة اليونيسكو (UNESCO)، هيئة كير الدولية (CARE)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، هذا بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وقصور الثقافة وغيرها. ولكن تظل الهيئة العامة لتعليم الكبار هي المؤسسة الأكبر والأكثر انتشاراً داخل ربوع مصر كافة؛ لذا يتناول البحث دور الهيئة العامة لتعليم الكبار وجهودها في تحسين عملية تعليم الكبار.

أولاً: نشأة وتطور الهيئة

تم إنشاء الهيئة بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار انطلاقا من حق كل مصري في التعليم وأن يبقى متعلماً ما بقي على قيد الحياة، وإيمانًا بأهمية محو الأمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبمقتضى هذا القانون أنشئت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩٢، وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التربية والتعليم، وقد أناط هذا القانون إلى الهيئة المسؤوليات التخطيطية والتنفيذية والتعليمية التي يطلبها العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار، وللهيئة جهاز تنفيذي يعين رئيسه بقرار صادر من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠١٤، ٢).

وقد أكدت بنود القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ م على ما يلي:

– محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني ومسئولية قومية وسياسية وتلتزم بتنفيذه كافة الجهات.

- يقصد بمحو الأمية تعليم المواطنين للوصول الى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.
- يقصد بتعليم الكبار اعطاؤهم قدراً مناسباً من التعليم لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني، لمواجهة الاحتياجات والتغيرات المتطورة للمجتمع واتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في المراحل المختلفة.

ثانياً: رؤية ورسالة الهيئة (الموقع الرسمي للهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠٢٠)

١) الرؤية: إعداد مواطن متعلم منتج ومستنير، قادر على المشاركة في التنمية المستدامة. حيث تسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق شراكة فاعلة بينها وبين مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الأمية في مصر، وتحقيق التنمية بكافة أبعادها.

٢) الرسالة: تسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار للقضاء على الأمية بالشراكة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من خلال تطبيق حزم متنوعة من البرامج والآليات والاستراتيجيات المعتمدة على المدخل التنموي.

٣) المبادئ الاساسية والقيم: تسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار الى الالتزام بمجموعة من المبادئ والقيم الاساسية وهي:

- ❖ التعليم حق للجميع.
- ❖ التكنولوجيا الرقمية في برامج محو الأمية ضرورة لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة.
- ❖ دمج الفئات الأشد فقراً وحرماناً في برامج محو الأمية جزء لا يتجزأ من مفهوم العدالة الاجتماعية.
- ❖ مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي في التنمية.
- ❖ المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص التحرر من الأمية ضرورة اجتماعية.

ثالثاً: مجلس إدارة الهيئة

يُعد مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها، وله أن يتخذ ما يراه لازماً لتحقيقها وتنفيذ أحكام قانون محو الأمية وتعليم الكبار، ومهمته وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط والبرامج في الدولة، وهى الوزارات والهيئات العامة واتحاد الإذاعة والتليفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات

والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال تنفيذاً للمادة الأولى من القانون (٨) لسنة ١٩٩١ (الموقع الرسمي للهيئة، ٢٠٢٠). وللهيئة فروع في كل محافظات الجمهورية، ولكل منهم مجلس تنفيذي لمحو الأمية برئاسة محافظ الإقليم وتكون مسؤوليته:

١. إعداد البرنامج التنفيذي للخطة التي وضعتها الهيئة وتنسيق الجهود.
٢. رسم الخطط التنفيذية وفقاً للخطة العامة التي أقرتها الهيئة.
٣. وضع برنامج الإعلام والدعوة لمواجهة مشكلة الأمية.
٤. تحديد مراحل تنفيذ البرنامج بما يتفق مع الأولويات.
٥. وضع النظام الذي يكفل المشاركة لكل الجهات في محو الأمية.
٦. وضع نظام المتابعة وتذليل الصعاب.
٧. إعداد الميزانية وتوزيعها على الجهات المختلفة.

رابعاً: استراتيجية الهيئة العامة لتعليم الكبار:

نبعت جهود الهيئة في إطار الإعلان السياسي الذي حدد تشاركية كافة المؤسسات والتنظيمات الحزبية والسياسية وغيرها من القطاعات؛ من أجل تحقيق محو الأمية دون أن يتم صياغة سياسة محددة المعالم وعلمية الأركان يمكن الوقوف على جوانبها، إلا أن الهيئة حددت إطاراً استراتيجياً للعمل به، أوضحت به أهدافها الاستراتيجية والتي من أهمها ما يلي (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠١٤، ٣١):

١. التكامل مع الجهات الشريكة في سد منابع الأمية.
٢. تحقيق شراكة فاعلة بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الأمية في مصر.
٣. تعبئة الرأي العام لمواجهة مشكلة الأمية في مصر.
٤. التنسيق مع الوزرات والجهات الحكومية والمدنية لمواجهة الأمية.

خامساً: الهيكل التنظيمي للهيئة

يعد الهيكل التنظيمي هو مجموعة القواعد واللوائح التي تعطي الحق لمجموعة من الأفراد أن تصدر الأوامر لأفراد آخرين على نحو يحقق الرشد والكفاءة، وهو بذلك يشير إلى الطريقة التي تنظم فيها المؤسسة مواردها البشرية في صورة علاقات مستقرة – نسبياً– تحدد أنماط التفاعل والتنسيق والسلوك الموجه نحو إنجاز أهداف المؤسسة (الهواسي والبرزنجي، ٢٠١٤، ٨٩).

ويكتسب الهيكل التنظيمي أهميته من كونه أداة أو إطار لتنظيم المؤسسة على أسس واضحة، فالهيكل التنظيمي هو بمثابة العمود الفقري للبناء الإداري للمؤسسة، وكل مؤسسة بحاجة إلى هيكل تنظيمي يتناسب مع واقعها ويضمن تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ولا يمكن القيام بالعمل الإداري دون تحديد واضح للمستويات الإدارية وللأقسام والفروع التي تتكون منها المؤسسة وللمسؤوليات والصلاحيات وطريقة الاتصالات بين الأقسام (علاء الدين، ٢٠١٢، ١٢٧).

ويتسم الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لتعليم الكبار بتعدد إداراته، وكذلك فروعه، والتي تبلغ ٢٧ فرعاً في محافظات الجمهورية المختلفة؛ ونظراً لهذه الطبيعة التنظيمية للهيئة فإن هناك تنوع شديد في المهام والتي تقوم بها الإدارات المتعددة، ويتكون الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لتعليم الكبار من ثلاث إدارات مركزية، وعشرة إدارات عامة، وعدد من الإدارات الفرعية، بالإضافة إلى الفروع العامة بالمحافظات (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠١٩).

سادساً: دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية

إن التنمية المستدامة تتحقق بوجود إرادة سيادة الدول ومجتمعات فهي تتحقق عن طريق محورين أساسيين هما: (التعاون والمشاركة)، فبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الجيد من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لتخطي أعبائها وتقديم التضحيات في سبيل تحقيقها، ولا يمكن تصور المتعة بمكاسب ومنجزات التنمية إلى المدى المقبول. كما أن التعاون يساهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق مساهمة كل فئات المجتمع والقطاعات والجماعات بشكل متناسق فلا يجوز الاعتماد على فئة قليلة أو مورد واحد، فالتعاون والمشاركة يتحققان بمبادرات أفراد المنظمات بالالتزام بقيم المجتمع حيث لا يمكن اقتصار أطراف المشاركة على فئة معينة بل يجب أن تشمل كافة أفراد المجتمع أو الممثلين عنهم من كافة الجهات المعنية بدوره على أكمل وأحسن وجه لتحقيق التنمية المستدامة (ناهض، ٢٠١٢، ٢٧).

كما أن إيجاد المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم سيحقق الديمقراطية ويقيم مفاهيم العدل والمساواة من خلال المسؤولية الجماعية التي يشارك فيها كافة أطراف المجتمع، كما أن المشاركة المجتمعية سيجعل مؤسسات التعليم المستمر أكثر فاعلية من خلال ما سيوفره لها من الوقت والجهد والمال من خلال ما سيتيحه من استفادة قصوى من كافة الخدمات المتوافرة في المجتمع (الرجال، ٢٠١٦، ١٠٦٥).

ومما سبق يمكن القول بأن المشاركة المجتمعة هي متطلب أساسي وجوهري؛ لتحقيق استدامة التنمية؛ فلن يستطيع أي مجتمع أياً كان أن يحقق التنمية المستدامة دون تضافر جهود مؤسساته الحكومية والخاصة معاً، وكذلك مشاركة جميع طوائفه في عملية التنمية.

وتعتبر الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ هي الجهاز الذي يتولى المسؤوليات التنفيذية والتعليمية التي يتطلبها العمل بمحو الأمية وتعليم الكبار؛ وتحاول الهيئة في إطار هذا القانون التحول إلى اللامركزية من خلال عقد بروتوكولات تعاون مع المحافظات بحيث يكون المحافظون والإدارة المحلية هي الجهة المنوطة بتنفيذ مشروع محو الأمية بالمحافظة. وتضع المحافظات الخطط التنفيذية على كافة المستويات الإدارية والتنسيق مع أفرع الهيئة بالمحافظات ويتم تجميع خطط المحافظات في خطة قومية محددة المدة والتكلفة.

وتسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق مشاركة فاعلة بينها وبين مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الأمية في مصر، وتحقيق التنمية بكافة أبعادها.

ولما كانت الهيئة العامة لتعليم الكبار هي الجهة المسؤولة عن أنشطة تعليم وتعلم الكبار في مصر (تخطيطاً وإشرافاً ومتابعة وامتحانات وإصداراً للشهادات ...) كان من الضروري أن تقام تشاركية بين الجامعة والهيئة إيماناً من الجامعة بأهمية تعليم وتعلم الأميين وانطلاقاً من واجبها الوطني والأدبي؛ ومن ثم بدأت مشاركة الجامعة في مشروع محو الأمية منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن من خلال (الهلالي، ٢٠١٩، ١٧):

- عقد بروتوكولات تعاون بين الجامعات وهيئة تعليم الكبار ويعتبر أقدمها بروتوكول التعاون مع جامعة الزقازيق.
- المشاركة في القوافل الإعلامية التنموية والتوعوية التي تجمع ما بين الجامعة وهيئة تعليم الكبار.
- إصدار المجلس الأعلى للجامعات توصية بأن كل طالب جامعي يلتزم بمحو أمية عدد من الأميين طيلة فترة دراسته الجامعية.
- مشاركة هيئة تعليم الكبار كخبرات فنية في الإشراف على: التربية العملي لطلاب كليات التربية في مادة تعليم لكبار (شعبة تعليم أساسي) كما كان في جامعة المنصورة.
- المشاركة في بحوث علمية بالشراكة في مجال تعليم الكبار وتفعيل توصياتها ميدانياً.

بالإضافة إلى التعاون بين الهيئة والجامعات المصرية، تقوم الهيئة – أيضاً– بتوقيع بعض البروتوكولات مع جهات أخرى رسمية (وزارة الدفاع، وزارة الأوقاف، وزارة الداخلية....)

وغير رسمية (جمعية حلقة وصل، جمعية رجال الأعمال، ....) وفيما يلي عرض سريع لبعض البروتوكولات الموقعة مع الهيئة العامة لتعليم الكبار:

- عقد بروتوكولات مع جميع الجامعات الحكومية وعددهم ٢٨ جامعة حكومية؛ وذلك تفعيلاً لتوصية المجلس الأعلى للجامعات حول قيام الطلاب بمحو أمية عدد من الدارسين الناجحين لكل طالب كشرط أساسي للحصول على شهادة التخرج، كما عقد عدد من الجامعات والمعاهد الخاصة بروتوكولات تعاون مع الهيئة على غرار ما تم مع الجامعات الحكومية منهم أكاديمية الدلتا للعلوم، معهد الجزيرة العالي، معاهد طيبة العليا.
- عقد بروتوكولات تعاون مع عدد من الوزارات المصرية مثل: وزارة التضامن الاجتماعي وذلك للمشاركة في تحقيق المبادرات الرئاسية المجتمعية مثل: "حياة كريمة" و"تكافل وكرامة"، وأيضاً يسمح هذا البروتوكول بمشاركة مكلفات الخدمة العامة بتأدية فترة تكليفهن من خلال محو أمية المواطنين غير المتعلمين.
- بروتوكول وزارة الشباب والرياضة "المصريون يتعلمون" الذي يسمح بمحو أمية المترددين على مراكز الشباب وذويهم، وأيضاً بروتوكول الأوقاف الذي يسمح بمحو أمية العمال بالمساجد والمترددين عليها، وبروتوكول وزارة الداخلية لدفع جهود محو أمية المجندين بالشرطة وفتح فصول لمحو أمية نزلاء السجون والمؤسسات العقابية، وعقد بروتوكول مع القوات المسلحة للمساهمة بعدد من المجندين من حملة المؤهلات العليا للعمل كمعلمين محو أمية.
- عقد بروتوكولات مع منظمات المجتمع المدني مثل: مؤسسة فاروق الباز لعلماء الغد، جمعية مشكاة نور، جمعية حلقة وصل، جمعية المرأة والمجتمع، الشبكة العربية لتعليم الكبار، كذلك مع بعض الأحزاب مثل: بروتوكول حزب مستقبل وطن، حزب حماة وطن، حزب الحرية المصري، حزب الريادة كما تم توقيع بروتوكول مع تنسيقية شباب الأحزاب.
- عقد بروتوكولات مع مؤسسات دينية مثل: أسقفية الخدمات والأزهر الشريف.
- عقد بروتوكول مع الأندية المصرية؛ لإعلان مبادرة نادى بلا أمية مثل: بروتوكول النادي الأهلي
- عقد بروتوكولات مع مؤسسات مصرفية مثل: البنك الأهلي وقناة السويس للتأمين.

وباستقراء ما سبق: نجد أن التعاون الذي يتم بين الهيئة العامة لتعليم الكبار وباقي الجهات الأخرى ينصب الاهتمام على حل مشكلة الأمية، وهو ما يشير إلى انحصار أدوارها في المفهوم الضيق لتعليم الكبار واقتصاره على محو الأمية الهجائية.

ولكن يمكن القول: بأن دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في المشاركة المجتمعية من شأنه المساهمة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- ❖ الاستفادة من خبرات وإمكانات الجهات الشريكة في تعزيز قدرات الهيئة العامة لتعليم الكبار، وبالتالي تعزيز نقاط الضعف الموجودة، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الهيئة.
- ❖ التوسع في المشاركة المجتمعة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار وجهات أخري غير مختصة بالتعليم مثل: بعض شركات القطاع العام والقطاع الخاص في توفير فرص عمل للمتفوقين من الدراسين الكبار، أو توفير فرص تدريبية ومهنية لهم على أقل تقدير.
- ❖ التنسيق والتكامل في الأدوار بين أطراف المشاركة المجتمعية مع مراعاة استقلالية وخصوصية كل طرف في إدارة نشاطه حتى يتسنى مواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.
- ❖ بذل المزيد من الجهد من أجل خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين ظروف العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ورفع جودته.
- ❖ الإقدام على إصلاحات هيكلية محلية للهيئة من خلال إشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني في مشاركة مقترحاتهم وآراءهم عبر قنوات الحوار الرسمية للهيئة.

## الإجراءات الميدانية (واقع دور الهيئة في تحقيق المشاركة المجتمعة)

**مجتمع وعينة البحث:**

حيث إن البحث الحالي اعتمد على المنهج الوصفي، وتم تحديد مجتمع البحث والذي اشتمل على كلٍ من: معلمي، وإداري الهيئة العامة لتعليم الكبار، وذلك بفرعي: القاهرة، والإسماعيلية، وكذلك الديوان العام، وذلك للأسباب الآتية:

- يعد الديوان العام هو مركز اصدار التعليمات ومتابعتها والاشراف عليها.
- يمثل فرع القاهرة فرع العاصمة ويشمل العدد الأكبر من الإدارات الخارجية وعددهم ٣٨ إدارة خارجية؛ هي الادارات التي تتعامل ميدانياً مع المستفيدين من الخدمة التعليمية.
- يمثل فرع الاسماعيلية أحد المحافظات الحدودية.

وقد بلغ عددهم (٥٥٠) وهو حجم المجتمع الأصلي بالحد المكاني للبحث من معلمين وإداريين بالهيئة العامة لتعليم الكبار في فرعي القاهرة والإسماعيلية والديوان العام. وقد قامت الباحثة باختيار عينة قصدية، وذلك بالاتفاق مع هيئة الإشراف؛ لتشمل كل أفراد المجتمع الأصلي للعينة من معلمي وإداري الهيئة العامة لتعليم الكبار في الديوان وفرعي القاهرة والإسماعيلية. ثم قامت بتوزيع الاستبانة على أفراد تلك العينة، وبعد فحص الاستجابات والتحقق منها، صار عدد العينة (٣٨٢).

ويمكن توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات التالية:

أ- أفراد العينة تبعاً للفئة: حيث بلغت عينة الدراسة الميدانية (١٨١) معلماً بنسبة ٤٧.٤٪ من عينة الدراسة و(٢٠١) إداريًا بنسبة ٥٢.٦٪ من عينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول (١).

جدول (١) عينة البحث وفقاً لمتغير الفئة.

| العينة | عدد المعلمين | النسبة المئوية | عدد الإداريين | النسبة المئوية | إجمالي العينة |
|---|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | ١٨١ | ٤٧.٤٪ | ٢٠١ | ٥٢.٦٪ | ٣٨٢ |

ب- أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس: ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس حيث تكونت عينة الدراسة من (١٥٣) ذكر بنسبة ٤٠.١٪ و (٢٢٩) بنسبة ٥٩.٩٪ من عينة الدراسة. وقد تم اختيار متغير (الجنس) نظراً لأن أعداد المعلمات والعاملات (الإناث) أكثر من الذكور؛ كما أنهم الأكثر تأثراً بقضايا ومشكلات التنمية المستدامة بشكل عام.

جدول (٢) عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس.

| العينة | ذكر | النسبة المئوية | أنثي | النسبة المئوية | إجمالي العينة |
|---|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | ١٥٣ | ٤٠.١٪ | ٢٢٩ | ٥٩.٩٪ | ٣٨٢ |

## أداة البحث:

استخدم البحث الحالي إحدى أدوات المنهج الوصفي، وهي الاستبانة الموجهة للقائمين بالعمل في الهيئة العامة لتعليم الكبار، وذلك للكشف عن واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة.

بعد الاطلاع على الأدب التربوي المتعلق بمشكلة البحث، والاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، قامت الباحثة ببناء أداة البحث (الاستبانة)؛ وذلك وفق الخطوات التالية:

- تحديد المحاور الرئيسية التي تتكون منها الاستبانة.
- صياغة العبارات التي تقع تحت كل محور.

جدول (٣) محاور الاستبانة وعدد عباراتها

| م | المحور | عدد العبارات |
|---|---|---|
| ١ | واقع أدوار الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. | ١٠ |
| ٢ | واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية | ٨ |
| الإجمالي | | ١٨ |

وقد روعي قدر الإمكان صياغة العبارات ومناسبتها من حيث المحتوى وانتمائها للمحور الذي تتبعه.

وقد قامت الباحثة بتقدير ثبات الاستبانة في صورتها النهائية بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور مع الدرجة الكلية للاستبانة والجدول رقم (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) تقدير قيم ثبات الاستبانة باستخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

| م | المحور | عدد العبارات | قيمة ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| ١ | واقع أدوار الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. | ١٠ | ٠.٧١٩ |
| ٢ | واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية. | ٨ | ٠.٧٥٤ |
| المحاور ككل | | ١٨ | ٠.٧٢٩ |

ويتبين من الجدول (٤) أن معاملات ألفا كرونباخ لتقدير لثبات الاستبانة تراوحت بين ٠.٧١٩(وهي أقل قيمة) و٠.٧٥٤ (أعلى قيمة لألفا) وهي معاملات ذات درجة عالية. كما أن معامل ثبات الاستبانة ككل وعدد عباراتها ١٨ عبارة قد بلغ ٠.٧٢٩ وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى درجة عالية من الثبات.

بعد إجراء المعالجة الإحصائية تم رصد النتائج في صورة جداول إحصائية وتحليلها وتفسيرها على النحو التالي:

**أولاً النتائج الخاصة بالمحور الأول: واقع أدوار الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.**

**جدول (٥) واقع أدوار الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.**

| م | موافق | | موافق إلى حد ما | | غير موافق | | الوزن النسبي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | ٥٦ | ١٤.٧ | ١٣٠ | ٣٤ | ١٩٦ | ٥١.٣ | ١.٦٣ | ٠.٧٢٥ | ١٠ |
| ٢ | ١٤٧ | ٣٨.٥ | ١٨١ | ٤٧.٤ | ٥٤ | ١٤.١ | ٢.٢٤ | ٠.٦١٥ | ٦ |
| ٣ | ٤٩ | ١٢.٨ | ٢١٠ | ٥٥ | ١٢٣ | ٣٢.٢ | ١.٨٠ | ٠.٦٤٣ | ٩ |
| ٤ | ١٨٥ | ٤٨.٤ | ١١٥ | ٣٠.١ | ٨٢ | ٢١.٥ | ٢.٢٦ | ٠.٦٧٨ | ٥ |
| ٥ | ٢٣١ | ٦٠.٥ | ١٠٩ | ٢٨.٥ | ٤٢ | ١١ | ٢.٤٩ | ٠.٦٨٦ | ٢ |
| ٦ | ٢٠٨ | ٥٤.٥ | ١٣٢ | ٣٤.٦ | ٤٢ | ١١ | ٢.٤٣ | ٠.٦٣٣ | ٣ |
| ٧ | ١٢٤ | ٣٢.٥ | ١٩٦ | ٥١.٣ | ٦٢ | ١٦.٢ | ٢.٠٢ | ٠.٧٤٤ | ٨ |
| ٨ | ٢٣٢ | ٦٠.٧ | ١١٧ | ٣٠.٨ | ٣٣ | ٨.٥ | ٢.٥٢ | ٠.٦٢٦ | ١ |
| ٩ | ٢٠٧ | ٥٤.٢ | ١١٣ | ٢٩.٦ | ٦٢ | ١٦.٢ | ٢.٣٧ | ٠.٧٤٩ | ٤ |
| ١٠ | ١٢٧ | ٣٣.٢ | ١٦٩ | ٤٤.٢ | ٨٦ | ٢٢.٥ | ٢.١٠ | ٠.٧٧٣ | ٧ |

**من الجدول السابق يتضح ما يلي:**

- **جاءت العبارة (٨) والتي تنص على: (تسعى الهيئة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال البرامج التعليمية التي تقدمها) في المرتبة الأولى بمتوسط وزني (٢.٥٢) درجة، وبانحراف معياري (٠.٦٢٦) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، وتعزو الدراسة ذلك إلى سعي الهيئة الدائم تقديم البرامج التي تساعد الكبار على تعديل أوضاعهم الاجتماعية، وذلك عبر تقديم المعارف والمهارات والسلوكيات الضرورية لذلك، من خلال البرامج المختلفة والمتنوعة التي تقدمها، وهو ما تتفق فيه الدراسة الحالية مع دراسة (على، ٢٠١٠) ودراسة (حلمي وجمال، ٢٠٠٩).**
- **جاءت العبارة (٥) والتي تنص على: (تحقق الهيئة مبدأ المساواة بين المتعلمين (ذكور وإناث) من حيث الفرص والبرامج التدريبية) في المرتبة الثانية بمتوسط وزني (٢.٤٩) درجة، وبانحراف معياري (٠.٦٨٦) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، حيث تهدف الهيئة إلى القضاء**

على الأمية لدى الدارسين الذكور والإناث على حد سواء؛ فهي تركز جهودها بشكل أكبر على الإناث في المناطق الريفية والنائية.

▪ وجاءت العبارة (٦) والتي تنص على: (تحرص الهيئة على تقديم برامج تساعد على نشر الوعي البيئي) في المرتبة الثالثة بمتوسط وزني (٢.٤٣) درجة، وبانحراف معياري (٠.٦٣٣) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، وتعزو الدراسة ذلك جهود الهيئة في عقد بعض البروتوكولات مع بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تسهم في تدريب الدارسين بها مهنياً على بعض الحرف اليدوية والبيئية، وترى الدراسة أن تلك المحاولات لا تتناسب بشكل كامل مع متطلبات التنمية المستدامة، وأنها تحتاج إلى مزيد من الجهد والإجراءات بحيث تكون أكثر فاعلية.

▪ جاءت العبارة (٩) والتي تنص على: (تهتم الهيئة بالربط بين البرامج التعليمية واحتياجات الدارسين) في المرتبة الرابعة بمتوسط وزني (٢.٣٧) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٤٩) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، وترى الدراسة أن عملية الربط بين المناهج التي تقدمها الهيئة واحتياجات الدراسين ليست على المستوى المطلوب، وهذا ما أكدته دراسة (الهلالي، ٢٠١٩) حيث أشارت إلى أن المنهج الذي يقدم قد لا يتناسب في بعض الأحيان مع قدرات وإمكانات الدارسين، ورغم أهمية دراسة الاحتياجات الفعلية للدارسين قبل وضع المناهج وإعدادها إلا أن الواقع يشير إلى أنه لا توجد بالفعل دراسات كافية ودقيقة عن الاحتياجات التعليمية الفعلية للدارسين.

▪ جاءت العبارة (٤) والتي تنص على: (تشترك الهيئة مع بعض المنظمات المهتمة بتمكين المرأة في وضع برامج تمكنها اجتماعيا مثل برنامج المرأة والحياة) في المرتبة الخامسة بمتوسط وزني (٢.٢٦) درجة، وبانحراف معياري (٠.٦٧٨) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، حيث تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (زكي، ٢٠١٧) على أن الهيئة تعمل على محاولة تمكين المرأة من خلال التعاون مع الجهات المختلفة مثل المجلس القومي للمرأة لمحاولة تنفيذ مشروع تجارب ناجحة لمحو أمية السيدات والفتيات في مختلف المحافظات، مع تبنى فكرة ربط مشروعات تمكين المرأة بمشروع محو الأمية.

▪ وجاءت العبارة (١) والتي تنص على: (تأهيل الدارسين وتدريبهم على عملية استمرار التعليم) في المرتبة السادسة بمتوسط وزني (٢.٢٤) درجة، وبانحراف معياري (٠.٦١٥) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، تعزو الدراسة ذلك إلى وجود بعض فصول المرحلة الإعدادية لمواصلة عملية التعليم للدراسين وهو ما تتفق معه دراسة (سويدان، ٢٠٢٠) ودراسة

(جاد وآخرين، ٢٠١٨)، ورغم ذلك فإن عملية مواصلة التعليم أوسع وأشمل من تلك الفصول، فلا بد وأن تشمل وجود دورات تدريبية وحرفية وبرامج تعليمية متنوعة.

- جاءت العبارة (١٠) والتي تنص على: (ترتبط البرامج التعليمية للهيئة بالمشاريع التنموية القومية التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة) في المرتبة السابعة بمتوسط وزني (٢.١٠) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٧٣) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن المناهج التي تقدمها الهيئة إلى وجود مثل هذه التوعية من خلال ما تقدمه الدولة من مشروعات قومية.
- جاءت العبارة (٧) والتي تنص على: (تعتمد البرامج التعليمية المقدمة من الهيئة على الجانب التطبيقي بشكل أكبر من الجانب النظري) في المرتبة الثامنة بمتوسط وزني (٢.٠٢) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٤٤) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، وذلك إلى أن البرامج التعليمية المقدمة من الهيئة لازالت مقتصرة على الجانب النظري بشكل كبير وهذا ما أكدته دراسة (يونس، ٢٠١٧) فعلى الرغم من تعدد مجالات تعليم الكبار وتنوعها لتشمل كل ضروب الحياة، إلا أن الاهتمام به – غالباً- لا ينصب إلا على محو الأمية وبعض برامج التدريب المهني، وإهمال باقي المجالات على الرغم من أهميتها في هذا العصر السريع التغير.
- جاءت العبارة (٣) والتي تنص على: (تسعى الهيئة لإكساب الدراسين مهارات مهنية تؤهلهم للمنافسة للحصول على فرص عمل أفضل) في المرتبة التاسعة بمتوسط وزني (١.٨٠) درجة، وبانحراف معياري (٠.٦٤٣) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن المناهج والبرامج المقدمة للدراسين (الأميين) لا زالت قاصرة على الجانب النظري دون التطرق إلى إدخال بعض المهارات المهنية في هذه البرامج. وقد أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى أهمية تعليم الكبار ودوره في إتاحة المزيد من فرص العمل للدراسين مثل: دراسة (تاجودين أد، وبول يونج، ٢٠١٨) ودراسة (هرني وآخرون، ٢٠١٥).
- جاءت العبارة (٢) والتي تنص على: (تعقد الهيئة دورات متخصصة في مجال التنمية المستدامة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط وزني (١.٦٣) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٢٥) درجة، والتي حصلت على تكرارات (غير موافق)، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن معظم الدورات التدريبية التي تقدمها تخص مجال تدريب المعلمين والعاملين بالهيئة من منظور إداري؛ ولا يوجد دورات تدريبية متخصصة في مجالات التنمية المستدامة.

**ثانياً النتائج الخاصة بالمحور الثاني: واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية**

**جدول (٦) واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية.**

| م | موافق | | موافق إلى حد ما | | غير موافق | | الوزن النسبي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١ | ٢١٥ | ٥٦.٣ | ١٠٥ | ٢٧.٥ | ٦٢ | ١٦.٢ | ٢.٤٠ | ٠.٧٥٢ | ١ |
| ٢ | ١٩٣ | ٥٠.٥ | ١٠١ | ٢٦.٤ | ٨٨ | ٢٣ | ٢.٢٧ | ٠.٨١٣ | ٤ |
| ٣ | ١٠٢ | ٢٦.٧ | ١٢٠ | ٣١.٤ | ١٦٠ | ٤١.٩ | ١.٨٤ | ٠.٨١٥ | ٨ |
| ٤ | ١٢٤ | ٣٢.٥ | ١٥٦ | ٤٠.٨ | ١٠٢ | ٢٦.٧ | ٢.٠٥ | ٠.٧٦٨ | ٦ |
| ٥ | ١٣٠ | ٣٤.١ | ١٤٤ | ٣٧.٧ | ١٠٨ | ٢٨.٢ | ٢.٠٥ | ٠.٧٨٨ | ٧ |
| ٦ | ١٨٧ | ٤٩ | ١٢١ | ٣١.٧ | ٧٤ | ١٩.٤ | ٢.٢٩ | ٠.٧٧٢ | ٣ |
| ٧ | ١٩٣ | ٥٠.٥ | ١١٧ | ٣٠.٦ | ٧٢ | ١٨.٨ | ٢.٣١ | ٠.٧٧١ | ٢ |
| ٨ | ١٣٦ | ٣٥.٦ | ١٥٠ | ٣٩.٣ | ٩٦ | ٢٥.١ | ٢.١٠ | ٠.٧٧٣ | ٥ |

**من الجدول السابق يتضح ما يلي:**

- **جاءت العبارة (١) والتي تنص على: (تعقد الهيئة الكثير من بروتوكولات التعاون في مجال تعليم الكبار مع مؤسسات المجتمع المختلفة) في المرتبة الأولى بمتوسط وزني (٢.٤٠) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٥٢) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، وتعزو الدراسة ذلك إلى وجود الكثير من بروتوكولات التعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار وبين الكثير من مؤسسات المجتمع المختلفة كالمؤسسات الحكومية مثل: الجامعات المصرية، ووزارة الداخلية، ...إلخ والمؤسسات الدولية مثل: اليونيسكو واليونيسيف وغيرها من المؤسسات الأخرى المهتمة بتعليم الكبار.**
- **جاءت العبارة (٧) والتي تنص على: (تعقد الهيئة الندوات والمؤتمرات التي تساعد على نشر الوعي البيئي والمحافظة على استدامة الموارد البيئية) في المرتبة الثانية بمتوسط وزني (٢.٣١) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٧١) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، حيث تعقد الهيئة بالتعاون مع المؤسسات المختلفة الكثير من المؤتمرات الندوات عن العلاقة بين تعليم الكبار بالتنمية المستدامة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المؤتمر السنوي العاشر بعنوان: تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي لعام ٢٠١٢، والمؤتمر السنوي الرابع عشر بعنوان: من تعليم الكبار إلى تعليم مدى الحياة للجميع من أجل التنمية المستدامة لعام**

٢٠١٦؛ المنعقدين بمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس والهيئة العامة لتعليم الكبار بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، وزارة الدولة لشئون البيئة.

- جاءت العبارة (٦) والتي تنص على: (تهدف الهيئة إلى نشر التنمية الصحية من خلال الخدمات مثل: القوافل الطبية وندوات التثقيف الصحي) في المرتبة الثالثة بمتوسط وزني (٢.٢٩) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٧٢) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، حيث تنفذ القوافل الطبية كحوافز جاذبة للمواطنين والدارسين، وذلك بالتعاون مع الجهات الشريكة وهو ما أكدته دراسة (العمري، ٢٠١٩) من المشاركة في القوافل الإعلامية التنموية والتوعوية التي تجمع ما بين الجامعة وهيئة تعليم الكبار.
- جاءت العبارة (٢) والتي تنص على: (تعمل الهيئة على نشر خدماتها للمجتمع من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية) في المرتبة الرابعة بمتوسط وزني (٢.٢٧) درجة، وبانحراف معياري (٠.٨١٣) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق)، وتعزو الدراسة ذلك جهود الهيئة في محاولة تقديم خدماتها لجميع المواطنين سواء عن طريق قنواتها الرسمية أو من خلال بروتوكولات التعاون مع المؤسسات المختلفة.
- جاءت العبارة (٨) والتي تنص على: (تسعى الهيئة إلى مشاركة الأطراف المجتمعية في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية) في المرتبة الخامسة بمتوسط وزني (٢.١٠) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٧٣) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، تعزو الدراسة ذلك إلى قصور التعاون بين الهيئة والمؤسسات المجتمعية على توفير المواد اللازمة لدراسين من كتب ومواد تعليمية فقط، وهو ما أكدته دراسة (العمري، ٢٠٢٠) من محدودية التعاون بين فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار والبيئة الصناعية والزراعية المحيطة.
- جاءت العبارة (٤) والتي تنص على: (تعمل الهيئة على إشراك المواطنين في إبداء مقترحاتهم وآراءهم عبر قنوات الحوار الرسمية للهيئة) في المرتبة السادسة بمتوسط وزني (٢.٠٥) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٦٨) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، وتعزو الدراسة ذلك إلى وجود العديد من وسائل التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الرسمي للهيئة أو عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو عن طريق الهاتف.
- وجاءت العبارة (٥) والتي تنص على: (تعمل الهيئة على إشراك جمعيات المجتمع المدني في إبداء مقترحاتهم وآرائهم عبر قنوات الحوار الرسمية للهيئة) في المرتبة السابعة بمتوسط وزني

(٢.٠٥) درجة، وبانحراف معياري (٠.٧٨٨) درجة، والتي حصلت على تكرارات (موافق إلى حد ما)، وتعزو الدراسة ذلك إلى وجود العديد من وسائل التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الرسمي للهيئة أو عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو عن طريق الهاتف، هذا بالإضافة إلى بروتوكولات التعاون بين الهيئة وتلك الجمعيات، والتي من خلالها يمكن تبادل المقترحات والآراء.

▪ جاءت العبارة (٣) والتي تنص على: (تتعاون الهيئة مع المؤسسات التربوية الأخرى في توفير فرص عمل للمتعلمين الكبار) في المرتبة الأخيرة بمتوسط وزني (١.٨٤) درجة، وبانحراف معياري (٠.٨١٥) درجة، والتي حصلت على تكرارات (غير موافق)، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن التعاون المشترك بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني لا زال مقتصر على توفير فرص تعليمية للأميين فقط، وهو ما أكدته دراسة (محمود، ٢٠١٧) ودراسة (يونس، ٢٠١٧).

رابعاً: دلالة الفروق في ضوء متغير الفئة (معلم–إداري).

جدول (٨) نتائج اختبار (ت) بين أفراد العينة (معلم – إداري).

| المحور | الفئة | ن | المتوسط | الانحراف المعياري | ت | د.ح | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحور الأول | معلم | ١٨١ | ٢٠.٠٠٠ | ٢.٧٧٦ | -١٠.٣١٦ | ٣٨٠ | ٠.٠٠٢ دال(**) |
| | إداري | ٢٠١ | ٢٠.٣٤٨ | ٢.٣٤١ | | | |
| المحور الثاني | معلم | ١٨١ | ٢٤.٢٤٣ | ٤.١١٨ | -١٢.١٨٦ | ٣٨٠ | ٠.٠٠٠ دال(*) |
| | إداري | ٢٠١ | ٢٨.٤٢٥ | ٢.١٩٦ | | | |
| المحاور ككل | معلم | ١٨١ | ٧٧.٠٩٤ | ٨.٩٢٧ | -١٢.٥٤١ | ٣٨٠ | ٠.٠٠٠ دال(*) |
| | إداري | ٢٠١ | ٨٦.٥٥٢ | ٥.٢٤٠ | | | |

* دالة عند مستوي دالة ٠,٠١ ** دالة عند مستوي دالة ٠,٠٥

حيث أن (ن) هي عدد أفراد العينة، و(ت) هي درجة T–test، و(د.ح) هي درجات الحرية وقد أسفرت النتائج عما يلي:

▪ توجد فروق دالة إحصائياً بين نتائج المعلم والإداري فيما يخص المحور الأول (واقع أدوار الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة) لصالح فئة إداري ويرجع ذلك إلى أن الإداري يكون له الدور الأكبر في إعداد ومراجعة المناهج العلمية، بل وتدريب المعلمين عليها، كما أن الإداريين هم الفئة التي تعد الدورات التدريبية وتدريب المعلمين عليها.

▪ توجد فروق دالة إحصائياً بين نتائج المعلم والإداري فيما يخص المحور الثاني (واقع دور الهيئة واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق المشاركة المجتمعية) لصالح فئة إداري

ويرجع ذلك إلى أن الإداريين هم الفئة التي تقوم بصياغة بروتوكولات التعاون بين الهيئة والجهات الشريكة وأيضا الإشراف على تنفيذ تلك الشراكات.

- توجد فروق دالة إحصائياً بين نتائج المعلم والإداري فيما يخص الاستبانة ككل لصالح فئة إداري؛ ويرجع ذلك إلى أن العاملين بالهيئة العامة لتعليم الكبار من الإداريين هم الأكثر معرفة بأدوار الهيئة وإداراتها المتنوعة، بالإضافة إلى أنهم يقومون بإعداد وتخطيط وتنفيذ وتقويم جميع أدوار الهيئة، على عكس المعلمين، الذي ينحصر دورهم بتدريس مناهج وبرامج محو الأمية للدراسين.

خامساً: دلالة الفروق في ضوء متغير الجنس (ذكر-أنثى).

جدول (٩) نتائج اختبار (ت) بين أفراد العينة (ذكور – إناث)

| المحور | الفئة | ن | المتوسط | الانحراف المعياري | ت | د.ح | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحور الأول | ذكور | ١٥٣ | ١٩.٦٧٩ | ٢.٦٥٩ | -١٣.٠٣٤ | ٣٨٠ | ٠.٠٠١ دال (**) |
| | إناث | ٢٢٩ | ٢٠.٤٨٩ | ٢.٤٨٢ | | | |
| المحور الثاني | ذكور | ١٥٣ | ١٦.٦٦١ | ٢.٠٧٤ | -١٤.١٩١ | ٣٨٠ | ٠.٠٠٠ دال(*) |
| | إناث | ٢٢٩ | ١٩.٥٩٣ | ١.٩١٣ | | | |
| المحاور ككل | ذكور | ١٥٣ | ٧٤.١٣٧ | ٨.٠٤٢ | -١٨.٧٤٠ | ٣٨٠ | ٠.٠٠٠ دال(*) |
| | إناث | ٢٢٩ | ٨٦.٥٤٥ | ٤.٨٨٥ | | | |

* دالة عند مستوي دالة ٠,٠١ ** دالة عند مستوي دالة ٠,٠٥

حيث أن (ن) هي عدد أفراد العينة، و(ت) هي درجة T-test، و(د.ح) هي درجات الحرية وقد أسفرت النتائج عما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائياً بين نتائج المعلم والإداري فيما يخص المحور الأول (واقع أدوار الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة) لصالح فئة الإناث.
- توجد فروق دالة إحصائياً بين نتائج المعلم والإداري فيما يخص المحور الثاني (واقع دور الهيئة واقع دور الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق المشاركة المجتمعية) لصالح فئة الإناث.
- توجد فروق دالة إحصائياً بين نتائج المعلم والإداري فيما يخص الاستبانة ككل لصالح فئة الإناث.

**نتائج البحث:**

**أسفر البحث عن عدة نتائج وهي كما يلي:**

- **تعليم الكبار هو أحد أهم السبل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات النامية.**
- **تتنوع المناهج والبرامج التعليمية التي تقدمها الهيئة العامة لتعليم الكبار للدارسين.**
- **أن البرامج والمناهج التي تقدمها الهيئة لا تتناسب في بعض الأحيان مع قدرات وإمكانات الدارسين مثل التركيز على منهج (أتعلم.. أتنور) دون باقي البرامج.**
- **ضعف البرامج والدورات التدريبية المقدمة من الهيئة لتأهيل الدارسين وتدريبهم على عملية مواصلة التعليم مثل عدم وجود برامج تعليم اللغات والحاسب الآلي أو برامج إعداد للمراحل الدراسية الأعلى.**
- **تركيز الدورات التدريبية على العاملين (تدريب إداري) والمعلمين (تدريب تربوي) بالهيئة دون الدارسين (الأميين).**
- **تعقد الهيئة الكثير من الشراكات وبروتوكولات التعاون مع الكثير من المؤسسات والهيئات مثل (اليونيسف، واليونيسكو، الروتاري، المركز القومي للمرأة ... إلخ) والجمعيات الأهلية مثل (حلقة وصل، والمرأة والمستقبل وغيرها من الجمعيات).**
- **ينصب اهتمام الهيئة على عملية تحرير الأميين من خلال الشراكات وبروتوكولات التعاون، وهو ما يجعل دورها مقتصر على محو الأمية الهجائية في معظم الأحيان.**
- **ضعف التعاون بين الهيئة والمؤسسات التربوية الأخرى في توفير فرص عمل للمتعلمين الكبار.**
- **تعقد الهيئة الكثير من المؤتمرات التي تساعد على نشر الوعي البيئي والمحافظة على استدامة الموارد البيئية؛ ولكن هذا المؤتمرات تكون في الأغلب موجها إلى المتخصصين (من الخبراء والعاملين بالهيئة) بمجال تعليم الكبار، وليس الدارسين(الأميين) أنفسهم.**
- **ضعف مشاركة الأطراف المجتمعية في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية.**
- **ضعف مشاركة الأطراف المجتمعية والدارسين في إبداء مقترحاتهم وآراءهم عبر قنوات الحوار الرسمية للهيئة.**

## تصور مقترح لدور الهيئة العامة لتعليم الكبار في المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة

أن دور الهيئة العامة لتعليم الكبار من خلال المشاركة المجتمعية من شأنه المساهمة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من خبرات وإمكانات الجهات الشريكة في تعزيز قدرات الهيئة العامة لتعليم الكبار، وبالتالي تعزيز نقاط الضعف الموجودة، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الهيئة.

ويحاول البحث تقديم تصورا مقترحا لدور الهيئة العامة لتعليم الكبار في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة.

### أولاً: منطلقات التصور المقترح

-من منطلق أن التنمية المستدامة تتحقق بوجود إرادة سيادة الدول ومجتمعات فهي تتحقق عن طريق محورين أساسيين هما: (التعاون والمشاركة)، فبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الجيد من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لتخطي أعبائها وتقديم التضحيات في سبيل تحقيقها

-كما أن التعاون يساهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق مساهمة كل فئات المجتمع والقطاعات والجماعات بشكل متناسق فلا يجوز الاعتماد على فئة قليلة أو مورد واحد، فالتعاون والمشاركة يتحققان بمبادرات أفراد المنظمات بالالتزام بقيم المجتمع حيث لا يمكن اقتصار أطراف المشاركة على فئة معينة بل يجب أن تشمل كافة أفراد المجتمع أو الممثلين عنهم من كافة الجهات المعنية بدوره على أكمل وأحسن وجه لتحقيق التنمية المستدامة؛ لذا يبنى هذا التصور المقترح على مجموعة من الأسس والمبادئ:

١-التعليم حق إنساني للجميع

٢-التكنولوجيا الرقمية في برامج محو الأمية ضرورة لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة.

٣-مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي في التنمية.

### ثانياً: أهداف التصور المقترح

يسعى التصور المقترح الى تحقيق الاهداف الاتية:

١-تحديد دور الهيئة العامة لتعليم الكبار المتوقع في تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة.

٢–توضيح أهمية التكامل بين جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار والجهات الشريكة وأهمية تحقيق شراكة فاعلة من أجل تلبية أحد متطلبات التنمية المستدامة.

## ثالثاً: مراحل التصور المقترح

يقدم البحث تصوراً مقترحاً لدور الهيئة العامة لتعليم الكبار ففي تحقيق المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات التنمية المستدامة في عدة مراحل:

١) مرحلة الاعداد والتمهيد:

– التنسيق والتكامل في الأدوار بين أطراف المشاركة المجتمعية مع مراعاة استقلالية وخصوصية كل طرف في إدارة نشاطه حتى يتسنى مواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

– الإقدام على إصلاحات هيكلية محلية للهيئة من خلال إشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني في مشاركة مقترحاتهم وآراءهم عبر قنوات الحوار الرسمية للهيئة.

– توفير الموارد المالية والبشرية.

٢) مرحلة التخطيط:

– تحديد الادوار والمسئوليات بين الهيئة والجهات الشريكة.

– إعداد خطة تنفيذية بالتنسيق مع الجهات الشريكة تتضمن تحديد منهجية العمل، جمع البيانات والاحصاءات، تحليل الوضع الراهن، تصميم البرامج، وضع مؤشرات لقياس المستوى، تحديد الموازنة المالية، تحديد جدول زمني للتنفيذ.

٣) مرحلة التنفيذ:

– التوسع في المشاركة المجتمعة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار وجهات أخري غير مختصة بالتعليم مثل: بعض شركات القطاع العام والقطاع الخاص في توفير فرص عمل للمتفوقين من الدراسين الكبار، أو توفير فرص تدريبية ومهنية لهم على أقل تقدير.

– تزويد الجهات الشريكة بقاعدة بيانات تسمح بالاستعلام عن موقف الدارسين من حيث النجاح واصدار الشهادة وكذلك الاطلاع على موعد الامتحان ومكانه واماكن الدراسة المتوفرة وتوقيتاتها.

– تزويد قاعدة بيانات الهيئة بطرق تكنولوجية حديثة تتيح تسجيل الدارس إلكترونياً.

– تحقيق الخطة التنفيذية الموضوعة بالتنسيق مع الجهات الشريكة.

**٤) مرحلة المتابعة:**

- **إعداد نماذج للمتابعة.**
- **متابعة تنفيذ الخطة.**
- **التقييم والتقويم المستمر بجميع مراحل تنفيذ الخطة.**

## رابعا: آليات تنفيذ التصور المقترح

- **التوسع في عقد البروتوكولات مع الجهات الشريكة.**
- **التوسع في الشراكة مع الوزارات المختلفة.**
- **عقد المؤتمرات والندوات العلمية بالتنسيق مع الجامعات والمؤسسات العلمية للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية.**
- **تفعيل مشاركة وسائل الاعلام المختلفة لرفع الوعي المجتمعي العام.**
- **تقديم برامج للمهارات الحياتية تتناسب مع طبيعة بيئة الدارسين المحلية.**
- **تقديم برامج تربوية متخصصة للمعلمين المتطوعين المتعاونين.**
- **إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد الاحتياجات اللازمة للتنفيذ.**

## خامساً: متطلبات نجاح التصور المقترح

- **قناعة الجهات الشريكة بضرورة التعاون والمشاركة الفاعلة للهيئة العامة لتعليم الكبار في تلبية أحد متطلبات التنمية المستدامة.**
- **توفر الموارد المادية والبشرية المناسبة لتنفيذ التصور المقترح.**

## سادساً: صعوبات تنفيذ التصور المقترح

- **ضعف قناعة ودافعية الجهات الشريكة للتعاون والشراكة الفاعلة.**
- **ضعف الامكانات والموارد المادية والبشرية.**
- **القصور في انشاء قاعدة بيانات متكاملة.**
- **ضعف أدوات التقويم وقياس الأثر.**

## المراجع

**أ) المراجع باللغة العربية**


آبادي، مجد الدين محمد. (٢٠٠٨). القاموس المحيط. دار الحديث، القاهرة، مصر.

إبراهيم، دولت حامد. (٢٠١٩). تصور مقترح لتحسين الأداء الإداري للهيئة العامة لتعليم الكبار بمصر في ضوء بعض المداخل الإدارية الحديثة. رسالة دكتوراه. كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر.

ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. ج١، دار المعارف، مصر.

أحمد، زينب عبد النبي. (٢٠١٦). ضمان جودة التعليم المفتوح مدخلاً لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد (٣٢)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مصر.

جاد، محمد لطفي ومحمد، وهدان أحمد والدجدج، عائشة عبد الفتاح. (٢٠١٨). تنمية مهارات فهم المقروء لدى الدارسين بفصول مواصلة التعليم باستخدام نظرية التعلم ذي المعنى لأوزوبل. مجلة العلوم التربوية، المجلد (٢٦)، العدد (٣)، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

جمال، نهلة. (٢٠١٨). الجامعة وتعليم الكبار. الطبعة الأولى، دار النخبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

حلمي، شكري عباس وجمال، محمد. (٢٠٠٩). "تعليم الكبار–دراسات في التعليم الغير نظامي"، مكتبة وهيبة، القاهرة.

الرجال، هناء أحمد. (٢٠١٦). دور التعليم المستمر وإدارته في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة. مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، مصر.

رياض، جدار. (٢٠١٧). "الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة"، أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة. مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية. الأردن.

الزنفلي، أحمد محمود. (٢٠١٢). التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي – دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة. سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

سالم، محمد حمدي. (٢٠١٥). تقييم التعليم الثانوي بمحافظة شمال سيناء في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، مصر.

السنبل، عبد العزيز عبد الله. (٢٠١٢). "تدور تعليم الكبار في التنمية المستدامة، وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة". المؤتمر السنوي العاشر-تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي. مركز تعليم الكبار. جامعة عين شمس. مصر.

شنن، على محمد. (٢٠١٧). دور قيادات التعليم قبل الجامعي بمحافظات فلسطين الجنوبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد (٧)، العدد (٢)، جامعة فلسطين، غزة.

صقر، صقر محمد (٢٠١٣). تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعليم الكبار بمصر. رسالة دكتوراه. معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

عباس، صلاح. (٢٠١٠). التنمية المستدامة في الوطن العربي. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

عبد الراضي، إيمان (٢٠١٢). دراسة تقويمية لدور الجمعيات النسائية في تعليم الكبار بمدن القناة. رسالة دكتوراه. كلية التربية بالسويس، جامعة قناة السويس، مصر.

عزب، محمد على ومرتجى، عاهد. (٢٠١٥). دور المدرسة الثانوية في تنمية وعي طلابها بمتطلبات التنمية المستدامة. دراسات تربوية ونفسية، العدد (٨٧)، الجزء (٢)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر.

علاء الدين، رسلان. (٢٠١٢). التطوير التنظيمي. دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

على، أميرة خيري (٢٠١٠). أدوار جامعة قناة السويس في مجال تعليم الكبار في ضوء معايير الجودة (دراسة تقويمية). رسالة ماجستير. كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر.

على، عبير أحمد. (٢٠١٩). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظة الفيوم. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد (٢٥)، العدد (٧)، كلية التربية، جامعة حلوان.

عمرى، عاشور أحمد. (٢٠٢٠). استراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، المجلد (٤٤)، العدد (٣). كلية التربية، جامعة عين شمس.

محمد، رسمية رشاد (٢٠١٦). استراتيجية مقترحة لتطوير مؤسسات تعليم الكبار في ضوء متطلبات قيم المواطنة. رسالة دكتوراه. كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.

محمد، نشوة سعد. (٢٠١٨). أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة: رؤية مقترحة. مجلة كلية التربية، المجلد (٣٣)، العدد (٤)، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.

محمود، سمر سامي (٢٠١٧). "تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة". رسالة ماجيستير. كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

المركز الإعلامي للدراسات والبحوث القومية والاستراتيجية. (١٩٩٦). "تاريخ محو الأمية في مصر"، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة.

مشرف، شيرين عيد. (٢٠١٢). "التخطيط الاستراتيجي لبرامج تعليم الكبار في ضوء التنمية المستدامة". رسالة ماجستير. كلية التربية، جامعة بنها، مصر.

ملحم، سامي محمد. (٢٠٠٥). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهواسي، محمود حسن والبرزنجي، وحيد شاكر. (٢٠١٤). مبادئ علم الإدارة الحديثة. دار الكتب والوثائق، العراق.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٣). المعجم الوجيز. المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

يوسف، هناء محمد. (٢٠١٦). "برنامج في علوم الأرض لتنمية التحصيل وقيم التنمية المستدامة لدى طالب المعلم بشعبة الدراسات الاجتماعية". رسالة دكتوراه. كلية التربية، جامعة قناة السويس.

الهيئة العامة لتعليم الكبار. (٢٠١٢). الأنشطة الرئيسية وإنجازات الهيئة العامة لتعليم الكبار. الهيئة العامة لتعليم الكبار، القاهرة، مصر.

ـــــــــــــــــ. (٢٠١٢). تعليمات الهيئة العامة لتعليم الكبار، الهيئة العامة لتعليم الكبار، القاهرة.

ـــــــــــــــــ. (٢٠١٤). لخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم لكبار ٢٠١٤–٢٠٣٠، الهيئة العامة لتعليم الكبار، القاهرة.

يونس، عواطف عباس. (٢٠١٧). "تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة للجميع بين التراث العربي الإسلامي والثقافة المعاصرة: قراءة في إطار تحولات العصر واحتياجات المجتمع". أبحاث

المؤتمر الدولي الأول: قراءة التراث العربي والإسلامي بين الماضي والحاضر، المجلد (٥)، مركز تحقيق المخطوطات وجامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، مصر.

ب) المراجع باللغة الإنجليزية

Haruni, J. et. Al. (2015). Utilizing Secondary Schools Facilities for Adult Learning Programs in Tanzania: A Veracity of Trances, Journal of Education and Practice, Vol. (6), No. (23), Tanzania.

Sissel K. (2015). 'Understanding Unskilled Work as A Condition for Participation in Adult Education and Training, European Journal for Research on the Education and Learning of Adults, Vol. (6), No. (2).

Tajudeen Ade and Paul Young. (2018). Achieving sustainable development goals through adult informal learning. Australian Journal of Adult Learning, Vol. (58), No. (3), Australia.

ج) المواقع الإلكترونية:

الموقع الرسمي للهيئة العامة لتعليم الكبار:

Available at: http://www.eaea.gov.eg access date 22/12/2020.

**Abstract: The research aims to identify the role of the General Authority for Adult Education in achieving community participation as one of the requirements of sustainable development. The researcher used the descriptive survey curriculum, using one of its tools, Questionnaire, to explore the reality of the role of the General Authority for Adult Education in achieving community participation as a requirement for sustainable development. The research has resulted in the Commission holding many partnerships and protocols of cooperation with many institutions and bodies, but those partnerships remain limited to alphabetical literacy, which does not meet the requirements of sustainable development.**

**Key Words: General Authority for Adult Education- Community participation -Requirements sustainable development.**